

## مقدمة

تعتبر الجمارك الحلقة المهمة في عمليتي استيراد وتصدير البضاعة ، ويتجسد ذلك في حماية الاقتصاد الوطني عفا طريق ضمان تحصيل جبائي مثالي للخبزينة العمومية ومتابعة المخالفات للإجراءات المنصوص عليها قانونا ، وكذا مراقبة البضاعة ما إذا كانت جائزة للإستيراد أو التصدير والمصنفة عمى أنبا بضاعة ممنوعة منعا مطلقا أو نسبيا أو تلك البضاعة المرتفعة الرسم.

وتتبع الإدارة الجمركية بمختلف هياكلها لوزارة المالية ، ولكي يكون عملها ذو فعالية وجدية، يجب تخصيص ميزانية كبيرة لعصرنة هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي المهام الموكلة اليه وهو حماية الاقتصاد الوطني من شتى انواع الاجرام الاقتصادي. فقانون الجمارك مادة ليس كغيره من المواد بالنظر لارتباطه الوثيق بمختلف القوانين الأخرى العامة والخاصة ، كما يتميز بالطابع التقني والشكلي والحركية الدائمة بالنظر إلى التعديلات التي تطرئ عليه بموجب قانون المالية السنوي او التكميلي.

## المحور الاول : مفاهيم عامة حول القانون الجمركي

يعتبر القانون الجمركي قانونا جزائيا بالدرجة الأولى، ويفسر ذلك بإرادة المشرع استعمال النظام القانوني كأداة لضمان احترام النصوص التي تتولى إدارة الجمارك تطبيقها، وتهدف إلى حماية الاقتصاد الداخلي وتعتبر الخصوصية التي يتميز بها قانون الجمارك، سواء ما يتعلق بشروط قيام المسؤولية الجنائية فيه أو في نتائجها موضوع نقد من طرف الكثير من رجال الفقه، حيث يتميز بمجموعة من الخصائص

### اولا: ماهية القانون الجمركي:

قانون الجمارك هو مجموعة النصوص الأساسية المتعلقة بالشؤون الجمركية في مجموعيا، وهو يشتمل عمى مجموعة الأحكام المتعلقة بفرض الرسوم الجمركية وأصول تحصيلها ومختلف النصوص المطبقة عمى البضائع سواء كان ذلك أثناء الاستيراد أم التصدير، أو عند تطبيق أي وضع جمركي آخر ك الأحكام الواجبة التطبيق عمى المخالفات الجمركية واجراءات واجراءات جمركة السلع.

## 1- تعريف قانون الجمارك

يمكن تعريف قانون الجمارك على المستويين (الدولي والداخلي)

### \*-التعريف الدولي للقانون الجمارك

قد تولت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمجال الجمركي، بتعريف قانون الجمارك نذكر منها:

- بروتوكول تعديل الاتفاقية الأولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية (كيوتو 18 مايو 1973)، حيث عرفت هذه الاتفاقية التشريع الجمركي في النقطة 18 من الفصل الثاني. التشريع الجمركي يعني تلك الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة باستيراد أو التصدير أو إخراج أو تخزين البضاعة، والتي تكون الجمارك مكلفة بإدارتها وتنفيذها، إضافة إلى أية أنظمة تضعها الجمارك بموجب صلاحياتها القانونية.

- اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول إتحاد المغرب العربي الموقعة في تونس بتاريخ 02 أبريل 1994 التي قدمت تعريفا شاملا للقانون الجمركي، وذلك في البند "ب" من المادة 01 منها التي جاء فيها:

« يقصد بالأحكام الواردة في هذه الاتفاقية :

(ب) التشريع الجمركي: مجموع القوانين والأنظمة المطبقة على الاستيراد والتصدير ولو بصفة مؤقتة، وعلى عبور أو تداول البضائع ورؤوس الأموال أو وسائل الأداء سواء تعلق الأمر بتحصيل أو ضمان أو رد الحقوق والرسوم، أو تطبيق إجراءات الحضر والقيود أو المراقبة، أو أيضا بمكافحة التهريب، والمخدرات والمؤثرات العقلية».

### \*-تعريف قانون الجمارك على المستوى الداخلي:

من خلال أحكام قانون الجمارك الجزائري الصادر بموجب قانون رقم 79-07 مؤرخ في 21 جويلية 1979، يتضمن قانون الجمارك السابق نلاحظ أنه لا يعطي تعريفا للتشريع الجمركي، غير أن المشرع الجمركي قد تداول الوضع عند تعديل قانون الجمارك بموجب قانون رقم 17-04 مؤرخ في 16/02/2017 جريدة عدد 11 الصادر في 19/02/2017 (ق. ج الجريدة).

عندما أضاف المادة 05 من القانون الجمارك بندا يعرف فيه التشريع الجمركي، حيث تنص المادة على أنها: « لتطبيق أحكام هذا القانون والنصوص التطبيقية المنفرعة عنه، يقصد بالعبارات الآتية ما يأتي ».

(ك): القوانين والتنظيمات الجمركية: مجموع الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تنظم العمل الجمركي بصفة عامة.

بالمقابل نجد المشرع قد قدم تعريفا للتشريع الجمركي في البند "ي" من الأمر رقم 05-06 مؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، المعدل والمتمم والذي ينص على أنه:

**(ي): التشريع الجمركي:** كل الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تتكفل إدارة الجمارك بتطبيقها فيما يتعلق باستيراد وتصدير مسافته وعبور وتخزين ونقل البضائع، بما فيها الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتدابير الحضر والتقييد والمراقبة وكذا التدابير المتعلقة بتبويض الأموال.

### **\*خصائص القانون الجمركي:**

يتميز القانون الجمركي بمجموعة من الخصائص أهمها:

#### **-قانون الزامي وصارم:**

معنى قانون جبائي، فالقانون الجمركي يجب أن يكون متمثل لهدف ضمان تطبيق نصوصه وحماية مصالح الخزينة العمومية، وإثرائها من مصادر المعاملات الجمركية القانونية و الغير القانونية التي تكون أكثر نفعا للخزينة في التعامل القانوني و ذلك في شكل جزاء جنائي مالي.

#### **-قانون ذو صلة بسيادة الدولة:**

ويتجلى ذلك خاصة من زاوية سياستها الخارجية إذ يؤدي وظائف متعددة ومتنوعة أهله لأن يكون أداة فعالة في خدمة الليبرالية دون أن يتنازل عن مهمته التقليدية المتمثلة في ضمان الحماية الاقتصادية التي تشكل أحد الأسس البارزة لوجوده.

#### **-قانون تقني متنوع المفاهيم:**

إذ أنه من المسائل التي أضفت أصالة كبيرة هي القانون الجمركي هو ما يتوافر عليه هذا القانون من مفاهيم ومصطلحات خاصة به، بالنظر إليه من زاوية مظهره الجبائي نجد نوع البضاعة ومنشئها والقيمة الجمركية ومفاهيم أخرى بالنظر إليه من زاوية مظهره الاقتصادي كالعبرور الجمركي، التصدير المؤقت، وغيرها من الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي لا معنى لها خارج هذا القانون.

## -قانون ينتمي لفروع القانون العام:

كونه ينظم قانون الجمارك العلاقة بين هيئة إدارية عمومية تتمثل في إدارة الجمارك وبين مرتفقي القطاع الجمركي، وفي سبيل أداء هذه المهمة فقد أخضعها قانون الجمارك لتنظيم خاص يتميز عن التنظيم الكلاسيكي الذي تخضع له الإدارات العمومية الأخرى

## -قانون ذو طبيعة عقابية:

حيث يظم قانون الجمارك أحكامه نصوصا تتعلق بالمنازعات الجمركية ذات الطابع الجزائي، والتي تتميز بخصوصيات جعلت منه قانونا ذاتيا ومستقلا في قواعده عن قواعد قانون العقوبات العام، هذه الخصوصيات فرضيتها أساسا طبيعة الجرائم الجمركية التي ينظمها هذا القانون.

إذ قررت المحكمة العليا بأنه ليس لقضاة الموضوع السلطة التقديرية في تقديم الغرامة الجبائية، وإنما دورهم ينحصر في مدى تقيد إدارة الجمارك بنصوص القانون من عدمه.

## ثانيا: مصادر القانون الجمركي:

### 1-المصادر الرسمية:

#### • التشريع

يقصد بالصادر الرسمية مختلف القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية كاصل عام والسلطة التنفيذية كاستثناء

ومصادر القانون الجمركي هو التشريع الجمركي ومختلف قوانين المالية سواء السنوي او التكميلي.

لاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية وحركة السلع، الاتفاقيات الدولية المبرمة مع مختلف دول العالم المنظم لتوحيد التعريفة الجمركية.

#### \*العرف:

بمعنى اعتياد الأفراد على اتباع سلوك معين حتى شعورهم بالزامية هذه التصرفات

## المصادر التفسيرية

\*القضاء: يعتبر الاجتياذ القضائي مصدر من مصادر القانون الجمركي، ويتحقق ذلك عن طريق وتفسير القاعدة القانونية.

الفقه: يتم ذلك عن طريق إصدار الكتب، المقالات، المجلات ...، إذ سام . الفقه في ضبط العديد من المعاهدات الدولية مثل: الخسائر البحرية المشتركة، اتفاقية خاصة بسندات الشحن ...إلخ